شركة مطاحن ومخابز الإسكندرية
القطاع المالي
الادارة العامة لشئون البورصة وهيئة الرقابة والاستثمار

شركة مطاحن ومخابز الاسكندرية
مكتب العضو المنتدب
للشئون المالية والادارية
صادر ٤٢ تاريخ ١٥/ ٢ / ٢٠٢٦
مرفقات لعرض

الاسكندرية فى ١٥ / ٢ / ٢٠٢٦.

السيد الأستاذ / رئيس قطاع الإفصـــاح

البورصة المصرية

عناية الأستاذ / شريف فهمي

تحيـة طيبـة وبعـد ،،

بالاشـــارة الى القـــوائم الماليـــة المدققـــة عـــن الفـــترة المنتهيـــة في ٢٠٢٥/١٢/٣١ والســـابق الافصـــاح عنهـــا مرفـــق بهـــا تقريـــر الجهـــاز المركـــزي للمحاســـبات بشـــأن القـــوائم الماليـــة عـــن الفترة المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ ..

نتشرف بان نرفق لسيادتكم :-

تقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات الخارجي بشأن القوائم المالية عن الفترة المنتهية في٢٠٢٥/١٢/٣١.

شاكرين لسيادتكم حسن التعاون ...

وتفضلو سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين
مدير عام شئون البورصة
وهيئة الرقابة المالية والاستثمار

محاسب / هاني مجدي حافظ

العضو المنتدب
للشئون المالية والادارية

محاسب / ناصر فاروق مصطفى

شركة مطاحن و مخابز الاسكندرية
القطاع المالى

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن ومخابز الاسكندرية

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المرافقة لشركة **مطاحن ومخابز الاسكندرية** (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عماية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

اساس الاستنتاج المتحفظ

استنادًا إلى أعمال الفحص المحدود التي قمنا بها، فإن الاستنتاج المتحفظ الوارد بهذا التقرير يرجع إلى ما يلي:

١. اضمحلال الأصول الثابتة

لم تقم الشركة بإعداد دراسة لتحديد ما إذا كان هناك اضمحلال في قيمة الأصول الثابتة غير المستغلة في الإنتاج، بما يحول دون تمكننا من تقييم مدى سلامة قيمها الدفترية المدرجة بالقوائم المالية

٢. الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

لم تقم الشركة بإعداد دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة العملاء وكافة الأرصدة المدينة الأخرى، الأمر الذي حال دون تمكننا من تقييم كفاية ما قد يلزم الاعتراف به من خسائر ائتمانية متوقعة أو الإفصاح عنها وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية ذات الصلة.

٣. الموقف الضريبي والقضائي والمخصصات المحتملة

لم يتم موافاتنا بدراسة/مذكرة معتمدة عن الموقف الضريبي والموقف القضائي للشركة، بما في ذلك المنازعات والمطالبات والالتزامات المحتملة، الأمر الذي حدّ من قدرتنا على التحقق من كفاية المخصصات التي قد يلزم تكوينها أو الإفصاح عنها لمواجهة أية التزامات محتملة.

٤. تقييم المخزون والانخفاض في القيمة

لم تقم الشركة بتقييم المخزون وفقًا للتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون"، كما لم يتم إعداد دراسة للانخفاض في قيمة المخزون الراكد، مما حال دون تمكننا من تقييم ما إذا كان يلزم إثبات انخفاض في قيمة المخزون أو الإفصاح عنه.

٥. تطبيق معيار عقود الإيجار (٤٩)

لم تقم الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) "عقود الإيجار" على عقود الإيجار الهامة، الأمر الذي حال دون تمكننا من تحديد أثر ذلك على الأصول والالتزامات ونتائج الأعمال والإفصاحات المرتبطة بها.

٦. الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

لم تقم الشركة بالاعتراف أو احتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات وقيمتها الضريبية، وذلك بالمخالفة لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) ضرائب الدخل.

الاستنتاج المتحفظ

استنادًا إلى إجراءات الفحص المحدود التي قمنا بها، وباستثناء الأثر المحتمل للأمور الواردة في فقرة أساس الاستنتاج المتحفظ أعلاه، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية

القاهرة في ٢٠٢٦/٢/١٥

مراقب الحسابات

محمد انور الخشني

س . م . م (٢٦٣٤٣)

سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤١٦

سجل مراقبي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٨٨٦

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

المحاسبون القانونيون العرب

محمد أنور وشركاه